ابراهيم الأمين

جنبلاط... ماذا فعلتَ بنا؟

لأنه تصعب مخاطبة «جماعة» لبنانية من دون أن يُفسَّر الأمر بأنه رسائل من «جماعة» أخرى، أُفضّل، في حالتي هذه، أن يحسبني القارئ على الجماعة المنكوبة بالطائفيين والقائمين على أرواح الناس، وهي الجماعة التي لم يُتَح لها الوجود الشرعي بعد. وعندما يشتغل العقل، ليس من الضروري أنّ كل كلمة في نقد «جماعة» ما تتطلّب كلمة نقد لـ«جماعة» أخرى. علماً أنّ الانحياز، من ناحية علمية وسياسية، أمر متاح كلما كان العقل حاضراً.

يروي خبيث من سياسيي لبنان أنّ وليد جنبلاط سأل نبيه بري، منتصف تسعينيات القرن الماضي: ما بالك منهمك في أمور محلية صغيرة؟ اخرج من هذه العباءة. لقد صرت زعيم طائفة كبيرة، ورئيس مجلس نواب، والطريق مفتوح أمامك للعب دور يتجاوز حدود البلاد. اذهب وتعرّف أكثر إلى العالم في الخارج، ودع الأمور الأخرى لمساعديك. ويضيف الخبيث نفسه أنّ بري نظر إلى صديقه مبتسماً، ثم أجابه بحدّة: اسمع يا وليد، أنت، وأنت فقط، من يقدر أن يغيب مئة عام، وعندما تعود، تجد «جماعتك» في انتظارك. أما من هم مثلي، فلا يمكنهم أن يتغيبوا لأسبوع، إذ ليس من ضامن لبقاء هذا الكرسي!

لم يبقَ لـ «الجماعة» حيك في الاقتصاد والسياسة، أما حديث الديموغرافيا والقوة... فصار من التاريخ

منذ زمن بعيد، شكّلت «جماعة الدروز» في لبنان قوة رئيسية في إدارة لبنان الصغير، ثم لبنان الكبير. واحتلت، لعقود طويلة، مركز القرار الفعلي. بل ونجحت في أن تجمع حولها «جماعات لبنانية» أخرى، في سياق البحث عن مصالح إضافية ومواقع أفضل. ورغم كل التطورات، حافظت هذه الجماعة على موقعها الدائم في «مجلس الأمن» اللبناني، ممسكة بحق الفيتو الذي أتاح للعائلة الجنبلاطية حصاد غالبية الحصة المفترضة لهذه الجماعة داخل الدولة، ومن خلالها، كان النفوذ الأكبر داخل القطاع الخاص أيضاً. وكلما كان متاحاً لبيت المختارة أن يضعف البيوتات الأخرى، لم يكن يقصّر. ولولا الحماية المباشرة التي وفرها آل الأسد لآل أرسلان والداوود، ثم تكفّل حزب الله بالأمر في خلال العقد الأخير، لكانت الأمور على غير ما هي عليه اليوم.

لكن واقع الحال، أن موقع الزعامة الجنبلاطية في «مجلس الأمن» اللبناني تعرض لاهتزاز قوي في العقد الأخير. وبدل أن تعمد الجنبلاطية إلى إدخال تغييرات حقيقية، صار حديث الزعيم محصوراً بتوقع انقراض «الجماعة» من أصلها.

اليوم، يمكن كلّ فرد من أبناء هذه «الجماعة» أن يخاطب الزعامة الجنبلاطية أولاً، وبقية الزعامات الدرزية، التقليدية منها والمحدثة، ليسأل الجميع عمّا حل به، وإلى أين وصل به المطاف:

كل من يحمل بطاقة انتساب إلى هذه «الجماعة»، يمكنه الدخول في منتدياتها كافة. من بيت الضيعة إلى بيت الحزب إلى بيت الزعيم، شرط إعلان الولاء. لكن الأطر المتصلة ببيت الزعيم لم يعد فيها ما ينفع. وليس في الهيكلية والشعارات والأدوار ما يحفز عاقلاً على الاقتراب. اللهم ما عدا العادة، وليس أقوى من العادة.

ومع الوقت، صارت كل الأطر تعمل بوحي من العقل الجمعي لهذه «الجماعة». فلا الحزب وسيلة يمكن استخدامها للوصول إلى الآخرين. ولا أندية الحوار أو جمعيات الشباب والصبايا أيضاً. وليس بين مبايعي الزعيم، اليوم، شخصية واحدة يمكنها ادعاء حيثية مستقلة، ولو جزئياً. وهذا سبب كافٍ لكي تفقد «الجماعة» المثقفين والأدباء والفنانين، وحتى الناشطين الذي يسعون إلى تغيير حقيقي في البلاد.

أما فئة الموظفين، من مديرين وضباط وقضاة وأساتذة، ومعهم رجال الأعمال، فهؤلاء يحملون بطاقة الانتساب هذه كورقة لتسهيل المهمة عند الزعيم أو أزلامه في الدولة، أو حيث يتطلب الأمر. وخيار التحرر متاح أمام أي فرد من هذه «الجماعة» يريد التخلي عن رغبة في دور بالسلطة، أو ترك مسامرة الطائفيين من أبناء «الجماعات» الأخرى. لكنه خيار مرهون بالهجرة الكاملة. وهي هجرة تتطلب مغادرة البيئة اجتماعياً وثقافياً وجغرافياً واقتصادياً أيضاً. إنه نوع من النفي الاختياري.

أما شرط النجاح المهني خارج قيود «الجماعة»، فهو أمر ممكن، للأفراد فقط، شرط أن يذهبوا إلى الصيد بعيداً جداً عن البيت، حيث لا مطاوع ينتظرهم، ولا قاطع طريق يريد الخوة، وحيث عقوبة الحرم تفقد معناها. وهو حال قليلين تحملوا وزر هذا الخيار، بينهم من انتسبوا إلى عقائد عابرة للطوائف والمناطق، فصاروا غرباء بين أهلهم، وبينهم من غادر البلاد كلها، فصار غريباً حيث حطّ الرحال. والأصعب ما مرّت به «الجماعة» في العقد الأخير. حتى خسرت الكثير من عناصر قوتها. لم يعد عندها إغراء يجذب الخارج. وليس لديها قوة تخشاها الجماعات المنافسة، ولم تعد تملك قدرة على تعطيل الدولة وحياة الناس. لم يبق لـ «الجماعة» حَيل في الاقتصاد والسياسة، أما حديث الديموغرافيا والقوة... فصار من التاريخ.

وحتى البطاقة الحمراء، ليس من سوق تصرف فيها، إلا بدعم ووصاية من آخرين. وهؤلاء، الآخرون، هم شركاء من «الجماعات اللبنانية» الأخرى، وباتوا كلهم، في نظر الزعيم، من «الجنس العاطل» الذي لا يؤتمن على عرض ولا على مال، فما العمل؟

الأزمة، اليوم، لها عنوان ونص واسم واحد، وهو عجز الزعيم عن تغيير بديهي حتى داخل «الجماعة». ربما، سيكون صادماً القول إن مبدأ التوريث لم يعد ممكناً، حتى عند «الجماعات» الصغيرة. وهو حال بيت المختارة. حيث مركز الأزمة، ومكمن الخلل.

ومن يرد أن يسمع صوت العقل، فعليه مغادرة كل مربعات التوتر، وترك كَل الأوهام بالقدرة على قلب الطاولة.

صحيح أنّ الزعيم لا يخضع للمساءلة من أبناء «الجماعة». وصحيح أنه أعطى نفسه الحق الحصري بنقد ذاته. لكن الصحيح، أكثر، هو أننا اليوم أمام خيار وحيد، لا ثانيَ ولا ثالثَ له: الإقرار بالفشل التام، والاستقالة!

غادر دون انتظار الجماهير تستجديك البقاء، واترك للناس نصف ما أخذته باسمهم، ودعهم، لمرة واحدة، يبحثون بوسائل جديدة عن سبل عيش مستدام خارج دائرة تضيق على من فيها يوماً بعد يوم.

للمستضعفين في العالم». كما أكد أن «النصر الذي تحقق في أعوام 1985 و2000 و2006، ويتحقق اليوم في سوريا والعراق وسيتحقق في اليمن، لا يستطيع لا ترامب ولا جورج بوش ولا كل هؤلاء العنصريين أن يمسّوا به أو بشجاعة أو إرادة أو إيمان طفل من أطفالنا، فضلاً عن رجالنا وشيوخنا».

وكان نصرالله قد تحدّث في بداية كلمته عن مزايا الشيخ عبيد، كاشفاً أنه «كان من المشاركين في تأسيس حزب الله وجاهد في صفوفه وتحمّل فيه مسؤوليات كثيرة حتى قضى في هذا الطريق». كما أنه كان «مُدافعاً صلباً عن الحزب وخطه ونهجه ومشروعه، حتى الرمق الأخير من عمره».

ضد إسرائيل والارهاب

انتهاك شروط الاتفاقات التي لا تسمح للبلد المستورد (للسلاح الروسي) بأن يسلم أسلحتنا لأي جهة أخرى من دون موافقتنا». واستغرب رئيس الدبلوماسية الروسية منع إيران من المشاركة في الحرب ضد الإرهاب، واصفاً ذلك بأنه «غير براغماتي».

وكما قبل أسبوعين، كذلك أمس، كتم تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري الغضب من مواقف رئيس الجمهورية، مفضلين توجيه الهجوم العلني (على لسان النائب عقاب صقر) صوب حزب الله، رداً على دعوته إلى اعتماد النظام النسبي في قانون الانتخابات، وتحذيره من خطورة الوضع في حال عدم التوصل إلى قانون جديد للانتخابات. أمّا بعيداً عن وسائل الإعلام، فلا «يبلع» مواقف عون.

يعبّر مسؤولون مستقبليون عن سخطهم من مواقف رئيس الجمهورية

مسؤولون فيه يعبّرون عن سخطهم مما يقوله رئيس الجمهورية، ويصل بعضهم إلى حد إعلان الندم على انتخابه رئيساً. ويخشى المستقبليون وجود تفاهم بين عون وحزب الله على قانون الانتخاب، يؤدي إلى فرض النسبية، في تكرار لتجربة التعطيل الرئاسية التي أدّت إلى وصول «الجنرال» إلى بعبدا.

باسيل: إما مساواة وإما علمنة شاملة

وفي هذا الإطار، أكّد رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل أن «هذا الأسبوع حاسم كي يضع كل الافرقاء خياراتهم (بشأن قانون الانتخاب) السياسية على الطاولة، لأنه بعد أسبوع سنصبح أمام المهل القاتلة في موضوع قانون الانتخاب وعندها تصبح المسؤولية في يد رئيس الجمهورية ميشال عون». وتابع باسيل: «بعد 21 شباط، أرى الأمور بين اتجاهين: إما اتفاق الرئيس عون ورئيس الحكومة سعد الحريري على وضع الأمر عند مجلس الوزراء الذي يعقد جلسات متلاحقة، وإما أن يدعو رئيس الجمهورية الى حوار ثلاثي أو رباعي أو خماسي جامع متواصل». وقال باسيل: «إما المساواة الطائفية وإما العلمنة الشاملة التي يمكننا اعتمادها كخيار سياسي واضح، لا نعود فيها لا للعدد ولا للنسبة ولا للديموغرافيا. نحن جاهزون لكل طرح، حتى مجلس شيوخ يحافظ على المكونات الأساسية للبلد وينتخب بحسب القانون الأرثوذكسي، فليكن، وهنا تطبق المناصفة بمجلس الشيوخ ومجلس النواب، واحد رئيسه مسلم والآخر رئيسه مسيحي، وتتوزع الصلاحيات بين المجلسين بالطريقة المناسبة، واحد على أساس طائفي والآخر على أساس علماني».

(هيثم الموسوي)